

Distr.: General
21 October 2022
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والأربعون
23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان
1/5 و 21/16*

غواتيمالا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - مقدمة

- 1- تقدم دولة غواتيمالا تقريرها المتعلق بالجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، الذي يتضمن معلومات بشأن الفترة 2017-2022.
- 2- ومن أجل ضمان حقوق الأفراد، تشمل السياسة الحكومية العامة للفترة 2020-2024 خمس ركائز أساسية: الاقتصاد، والقدرة التنافسية والازدهار، والتنمية الاجتماعية، والحوكمة والأمن في سياق التنمية، والدولة المتسمة بالمسؤولية والشفافية والفعالية، والعلاقات مع العالم.
- 3- وقد أُجريت تغييرات هيكلية مهمة، لا سيما في أسلوب ممارسة الوظيفة العمومية، من خلال تنفيذ السياسة الحكومية العامة للفترة 2020-2024. وتستند هذه السياسة إلى الخطة الوطنية للابتكار والتطوير التي تحدد المبادئ التوجيهية والإجراءات الاستراتيجية العامة التي ينبغي أن تتبعها مؤسسات القطاع العام خلال الفترة المذكورة بالتضافر مع سياسات التنمية الوطنية المنبثقة عن خطة التنمية الوطنية "كاتون، وطننا غواتيمالا 2032" وأهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - المنهجية والمشاورات الوطنية

- 4- من أجل تحقيق إطار مؤسسي جديد للسلام وحقوق الإنسان، شُكلت اللجنة الرئاسية للسلام وحقوق الإنسان⁽¹⁾ في عام 2020، وهي لجنة تتولى إسداء المشورة لمختلف الجهات التابعة للسلطة التنفيذية والتنسيق معها بشأن تعزيز الإجراءات والآليات الرامية إلى إعمال حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال، والامتثال لالتزامات الحكومة بموجب اتفاقيات السلام ووقف النزاع في البلد.
- 5- وتولت اللجنة الرئاسية للسلام وحقوق الإنسان إعداد هذا التقرير بمساعدة تقنية من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا فيما يخص إجراء المشاورات الوطنية.
- 6- وعُقدت ثماني مشاورات وطنية شملت جميع أنحاء البلد (22 مقاطعة)، وبدأت في نيسان/أبريل وانتهت في تموز/يوليه 2022. وقُسمت إلى قسمين: (أ) مشاورات مع المجتمع المدني، حضرها ما لا يقل عن 115 منظمة؛ (ب) ومشاورات مع مندوبين من مؤسسات الدولة بمشاركة 98 مؤسسة.
- 7- ووضعت اللجنة الرئاسية للسلام وحقوق الإنسان منهجية لتحديد التقدم المحرز والتحديات الماثلة في مجال حقوق الإنسان⁽²⁾ فيما يخص ثماني مجموعات سكانية، وكانت النتائج المحددة كما يلي:
 - (أ) المرأة: إنشاء مديريات بلدية للمرأة، والمؤسسة المعنية بالضحايا، ومحاكم متخصصة؛
 - (ب) الأطفال والمراهقون: برامج للتغذية المدرسية وضعتها وزارة التعليم، وإنشاء محاكم لحماية الأطفال والمراهقين⁽³⁾، وتنفيذ برنامج التأمين المدرسي؛
 - (ج) كبار السن: ردود أفعال إيجابية إزاء برنامج المساعدة المالية لكبار السن؛ وفي العديد من البلديات توجد هيئات لرعاية كبار السن؛
 - (د) المهاجرون: فتح مكاتب المجلس الوطني لخدمة المهاجرين الغواتيماليين⁽⁴⁾ على مستوى المقاطعات، وإنشاء لجان على مستوى المقاطعات لدعم المهاجرين؛
 - (هـ) مجتمع الميم الموسَّع: العمل الذي تضطلع به شبكة إحالة الضحايا ورعايتهم التابعة للنيابة العامة⁽⁵⁾، واستراتيجية الرعاية الصحية المتخصصة والشاملة؛ وردود أفعال إيجابية إزاء فضاءات المشاركة التي فُتحت في المجتمع؛

(و) الشباب: الصياغة التشاركية للسياسة العامة للشباب؛ وبرنامج التعليم البديل للشباب فوق سن 17 عاماً؛

(ز) الشعوب الأصلية: الإقرار بالعمل المنجر من أجل إعادة إدماج اللغات الأم في المنهج الأساسي الوطني لوزارة التعليم، وإنشاء منصب وكيل وزارة للتعليم الثنائي اللغة والمشارك بين الثقافات؛ وتعيين مترجمين شفويين في الجهاز القضائي؛

(ح) الأشخاص ذوو الإعاقة: توفير فرص العمل؛ وإنشاء اللجان المعنية بالإعاقة على مستوى المقاطعات⁽⁶⁾؛ ويوجد حالياً في النيابة العامة موظفون مختصون في علم النفس يترجمون لغة الإشارة.

8- وجرت عملية جمع المعلومات عن طريق منتدى حقوق الإنسان المشترك بين المؤسسات، الذي يتألف من 61 مؤسسة حكومية على الأقل. وقد حُملت المعلومات المنتظمة على نظام غواتيمالا لرصد توصيات الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

ثالثاً - المرأة والتميز والعنف

التوصيات 101-111 و102-111 و103-111 و98-111 و104-111 و105-111 و106-111 و108-111 و110-111 و111-111 و112-111 و113-111 و114-111 و118-111 و119-111 و120-111 و122-111 و123-111 و127-111 و132-111 و134-111 و135-111

9- في عام 2017، أُعيد تنشيط آلية التنسيق الوطنية لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة⁽⁷⁾، وفي عام 2021، جرى تحديث واعتماد استراتيجية تنفيذ الخطة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه للفترة 2020-2029⁽⁸⁾ من خلال إجراء مشاورات على الصعيد الوطني بمشاركة 715 شخصاً يمثلون القطاع العام والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات التعاون الدولي والمنظمات غير الحكومية.

10- ومن خلال وحدة منع العنف على مستوى المجتمع⁽⁹⁾ التابعة لوزارة الداخلية⁽¹⁰⁾ أُذكي الوعي بقضايا المساواة والعدل بين الجنسين، بالاشتراك مع الشرطة المدنية الوطنية⁽¹¹⁾ وبتنظيم حملات: "أنت لست وحدك" و"دائماً على يقظة" و"طريقة الإبلاغ"، من بين حملات أخرى؛ ويوجد 56 مكتباً لرعاية الضحايا، وهذه المكاتب جزء من إدارة رعاية الضحايا وتقع في مقر الشرطة، وتُعطى الأولوية في نشرها للمناطق التي تشهد أعلى معدلات العنف.

11- ودولة غواتيمالا بصدد الانتقال من إدارة عامة كلاسيكية إلى نهج نظمي، ولهذا وضعت ثلاثة نماذج متخصصة لرعاية الفئات الضعيفة موضع التنفيذ، وهي: نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين؛ ونموذج الرعاية الشاملة للنساء ضحايا العنف؛ ونموذج الدعم الشامل للعدالة الجنائية للأحداث.

12- ويوفر نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين رعاية متخصصة ويركز 16 مؤسسة في نفس المكان لرعاية الضحايا أثناء الإجراءات الجنائية. وفي الفترة بين آذار/مارس 2021 وآذار/مارس 2022، سُجّلت النتائج التالية: رعاية ما مجموعه 10 503 نساء، وتسجيل 4 452 شكوى، وإصدار 764 مذكرة توقيف، وتقديم العناية الطبية العاجلة إلى 991 حالة.

13- وقد أنجزت النيابة العامة أنشطة منها ما يلي:

(أ) تنظيم حملة "لا لمزيد من النساء المختفيات"، بلغات الكاكشيكي، والمام، والكيش، والكيشي للتعريف بإجراء الإبلاغ الذي يحمل اسم "إيزابيل - كلودينا"، وهي حملة شاركت فيها المؤسسات والمنظمات التابعة للمنسقية الوطنية للبحث الفوري عن النساء المختفيات؛

(ب) وضع الخط الهاتفي 2411-8686 لتلقي البلاغات عن حالات حمل الفتيات والمراهقات دون سن الرابعة عشرة من المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية العامة أو الخاصة في جميع أنحاء الجمهورية.

14- وصاغت الأمانة الرئاسية لشؤون المرأة، بالاشتراك مع المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، البرنامج الاستراتيجي لمعالجة حقوق الإنسان للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، الخاص بالفترة 2017-2023، في سياق متابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

15- وبدأت المؤسسة المعنية بالضحايا الاضطلاع بمهامها في عام 2020، والغرض منها توفير المساعدة القانونية والرعاية لضحايا الجريمة لكي يحصلوا على الجبر اللائق الذي يحق لهم. ويُحقَّق هذا الغرض من خلال نموذج المساعدة والرعاية الشاملة الذي وضعته المؤسسة المعنية بالضحايا⁽¹²⁾، والذي يوفر للضحايا الرعاية العاجلة والحماية والمساعدة القانونية والجبر والإمكانات من أجل تعافيهم بصورة تامة.

16- وقد ساهمت الأمانة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم⁽¹³⁾ في عملية صياغة السياسة العامة لمكافحة العنف الجنسي، وهي أول وثيقة وطنية تتناول بصورة شاملة مكافحة ظاهرة العنف الجنسي⁽¹⁴⁾. ويجري رصد العيادات المتخصصة في رعاية الضحايا داخل مستشفيات الدولة.

17- وتقدم أمانة الأعمال الاجتماعية التي تشرف عليها زوجة الرئيس خدمات التدريب التقني للمشارع الإنتاجية. وفي الفترة ما بين عامي 2018 و2022، قدمت هذه الأمانة دورات تدريبية إلى 246 566 امرأة في مجالات تقنية وإنتاجية وتجارية وإيمانية شاملة. وفي الفترة نفسها، نظمت الأمانة ما لا يقل عن 150 286 دورة تدريبية.

18- ولدى الجهاز القضائي⁽¹⁵⁾، في إطار العدالة المتخصصة في حماية حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين الذين يتعرضون للتهديد أو لانتهاك حقوقهم، 341 محكمة صلح تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم، 365 يوماً في السنة. وقد تخرجت أربعة أفواج من طلاب الماجستير وفوج واحد من طلاب الدكتوراه في مجال النوع الاجتماعي والعدالة. وصدرت منشورات عن حقوق الإنسان للمرأة بلغات المايا المختلفة، ومنها المام والكيشي.

19- ولدى محكمة العدل العليا⁽¹⁶⁾ 46 هيئة قضائية جنائية متخصصة. وقد أنشئت اللجنة التقنية المشتركة بين المؤسسات للسياسة القضائية من أجل رعاية ضحايا العنف الجنساني المتصل بجرائم قتل الإناث وأشكال أخرى من العنف ضد المرأة والعنف الجنسي، كما وُضعت خطة التنفيذ الاستراتيجية (2019-2023).

20- وتوفر أمانة الأعمال الاجتماعية التي تشرف عليها زوجة الرئيس خدمات الرعاية الشاملة للأطفال دون سن السابعة. وفي الفترة بين عامي 2018 و2022، استفاد من هذه الخدمات 67 500 طفلاً قُدِّمت لهم 270 000 حصة من حصص الأغذية التكميلية والتغذوية في المراكز المكوّنة من منازل مجتمعية ومراكز رعاية ونماء الطفل، البالغ عددها 605 مراكز.

21- وتشهد مشاركة المرأة في المناصب العامة تقدماً هاماً. ففي عام 2022 تولت نساء مناصب قيادية في سلطتين من سلطات الدولة الثلاث (السلطة التشريعية والسلطة القضائية التي تضم خمس قاضيات). وفي قطاع الأمن والعدالة، تتأخر امرأتان النيابة العامة والمحكمة الدستورية. وفي السلطة التنفيذية، هناك سبع وكيلات ووزارة ووزيرة واحدة.

22- وتضطلع المحكمة الانتخابية العليا⁽¹⁷⁾ بأنشطة تدريبية وتثقيفية في المناطق الريفية، وتشجع على التسجيل في الانتخابات والتصويت وغير ذلك من أشكال مشاركة المواطنين. ومن عام 2017 إلى عام 2022، سُجِّلَت 680 594 امرأة في الانتخابات في المناطق الريفية. وفي الانتخابات العامة لعام 2019، كانت هناك نتائج إيجابية تمثلت في ترشح 295 7 امرأة لمناصب عامة.

رابعاً- حقوق الإنسان بصفة عامة

التوصيات 111-3 و111-4 و111-6 و111-7 و111-12 و111-28 و111-137

23- شجّع الجهاز القضائي اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الإنسان من خلال ما يلي: ربط العمل المؤسسي بالأولويات الإنمائية الوطنية، ولا سيما في محور تقوية المؤسسات والأمن والعدالة حيث حُدِدَ كهدف إنمائي استراتيجي تحقيق الهدفين 5-16 و6-16 من أهداف التنمية المستدامة⁽¹⁸⁾.

24- ولدى البرنامج الوطني للتعويضات⁽¹⁹⁾ التابع لوزارة التنمية الاجتماعية مخصصات معتمدة من الميزانية للسنة المالية 2022 قدرها 13 561 323,00 كetzal، مرصودة لدفع تعويضات لضحايا النزاع المسلح الداخلي. وقد زادت ميزانية البرنامج الوطني للتعويضات من 28,9 مليون كetzal في عامي 2017 و2018 إلى 42,1 مليون كetzal في عامي 2019 و2020.

25- وأنشأت وزارة الداخلية "هيئة لتحليل الهجمات على القادة النقابيين وأعضاء النقابات"⁽²⁰⁾ تتمثل مهمتها في تحليل أنماط الهجمات على هذه الفئة من السكان، من خلال منهجية علمية حددها وأقرها أعضاء الهيئة نفسها.

26- ونفذت أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لديوان الرئيس⁽²¹⁾ نموذجاً جديداً للرعاية السكنية المتخصصة لصالح الأطفال والمراهقين، مع التركيز على حقوق الإنسان. ويقدم هذا النموذج رعاية متخصصة، ومن ميزاته الأساسية أنه يوفر سكناً شبيهاً بالمنزل أو السكن العائلي من أجل تقديم خدمات شاملة أثناء عملية الإيواء والحماية، فهو يوفر مساحة تعايش مريحة وأمنة تضمن حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين.

27- ومنذ عام 2017، ينفذ مكتب المدعي العام للأطفال والمراهقين⁽²²⁾ التابع لمكتب المدعي العام للدولة نظام إدارة الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين في تسعة فروع إقليمية لمكتب المدعي العام للدولة. وفي الفترة من عام 2017 إلى أيار/مايو 2022، ومن خلال هذا النظام، عُولجت 22 906 شكاوى بطريقة إدارية و10 505 شكاوى بطريقة قضائية، وقُدمت الرعاية إلى 43 170 طفلاً ومراهقاً، أُودع 937 فقط منهم في مؤسسات وهذا لا لسبب غير عدم وجود أسرة مناسبة من العائلة القريبة أو الموسعة.

28- وفي عام 2019، أُطلق نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين، كنظام للرعاية الفورية والشاملة من أجل توفير استجابات متميزة وفعالة للأطفال والمراهقين الضحايا، من خلال التنسيق داخل المؤسسات وفيما بينها على نحو يمنع الإيذاء مرة ثانية، ومن أجل تحسين آليات التحقيق الجنائي التي تقودها النيابة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتنسيق مع أمانة السياسات الجنائية، تنظم دورات تدريبية

مستمرة، من خلال برامج التوعية، وتعميم وتنفيذ سياسة حقوق الإنسان، وتعميم البروتوكول النموذجي المتعلق بالتحقيق القانوني في عمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة (بروتوكول مينيسوتا) ودليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب.

29- وعرض كونغرس الجمهورية مشاريع القوانين التالية: رقم 5529، بشأن قانون تعزيز العمل والتوظيف وزيادة الأعمال لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ورقم 5463، بشأن قانون شهادة الإعاقة؛ ورقم 5523، بشأن تعديل المرسوم رقم 1441 من أجل تعديل المادة 6 من قانون العمل؛ ورقم 5452، بشأن قانون التنمية الاقتصادية للمرأة⁽²³⁾؛ ورقم 5561، بشأن تعديلات المرسوم رقم 9-2016 المتعلق بقانون البحث الفوري عن النساء المختفيات؛ ورقم 5890، بشأن قانون منع العنف الجنسي والعنف النفسي ضد المرأة داخل المؤسسات العامة والتصدي لهما والمعاقبة عليهما؛ ورقم 5658، بشأن قانون مناهضة التحرش في الشوارع وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة؛ ورقم 5848، بشأن إطار التعويضات القادرة على إحداث التغيير المقدمة لضحايا العنف الجنسي؛ ورقم 6090، بشأن قانون أنجلينا من أجل العدالة للفتيات الناجيات من العنف الجنسي.

خامساً- المدافعون عن حقوق الإنسان

التوصيات 40-111 و 42-111 و 43-111 و 45-111 و 48-111 و 49-111 و 50-111 و 52-111 و 54-111 و 55-111 و 56-111 و 57-111 و 58-111 و 59-111 و 60-111 و 61-111 و 62-111 و 63-111 و 64-111 و 65-111 و 67-111

30- وضعت وزارة الداخلية، من خلال الشرطة المدنية الوطنية، بروتوكول تنفيذ التدابير الأمنية الفورية والوقائية لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا البروتوكول آلية وقائية تسعى إلى حماية حياة المدافعين عن حقوق الإنسان وأمنهم الشخصي والأسري والمادي عند أداء مهامهم. وباستخدام هذا البروتوكول، تُجرى تحليلات للمخاطر، مع أخذ التهديدات ونقاط الضعف المطروحة بعين الاعتبار، ويقرّر تنفيذ الآليات المؤسسية للأمن الوقائي والفوري. وتطلب النيابة العامة اتخاذ الإجراءات الأمنية ومتابعتها؛ ويشكل مكتب حماية الشهود والحماية الدولية جزءاً من النيابة العامة.

31- ويجري مكتب المدعي العام المعني بحقوق الإنسان التابع للنيابة العامة تحقيقات سريعة ومستقلة ونزيهة وفعالة في التهديدات والاعتداءات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للمدافعين عن البيئة والأرض.

32- وأدت التحقيقات التي مكنت من تحديد المتهمين إلى منع وخفض التهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلى إنشاء آلية فعالة للحماية الشخصية و/أو الحماية الدولية.

33- ولدى المديرية الفرعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرطة المدنية الوطنية رقم هاتفي قصير هو 1543 لتلقي الشكاوى المتعلقة بالاعتداءات على النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، ورقم هاتفي قصير آخر هو 1561 لتلقي الشكاوى المجهولة المصدر.

سادساً- متابعة الشكاوى المتعلقة بقضايا العنف والجريمة المنظمة

التوصيات 111-26 و 111-128 و 111-29

34- وضعت وزارة الداخلية، في إطار المرحلة الثانية من خطة العمليات التكتيكية الشاملة للفترة 2013-2022، إجراءات استراتيجية بالاستعانة بالشرطة المدنية الوطنية، لحد من معدلات الجريمة، ومنع الأعمال غير المشروعة، وتعزيز الأمن في المناطق الحدودية والنقاط العمياء وطرق البلد. وتهدف الخطة الاستراتيجية المؤسسية⁽²⁴⁾ للفترة 2021-2028 بدورها إلى تعزيز التدابير الأمنية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والعصابات.

35- وقد أجرت وحدة منع العنف على مستوى المجتمع دراسات بشأن العنف المسلح والجرائم الجنسية على الصعيد الوطني؛ كما أجرت تحليلات لعمليات الاتجار السري بالأسلحة النارية والذخيرة التي تستخدم في الجريمة المنظمة، وللظاهرة الإجرامية المتمثلة في مجموعات الماراس والعصابات.

سابعاً- مكافحة الإفلات من العقاب والفساد

التوصيات 111-68 و 111-69 و 111-72

36- في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، أنشأ الجهاز القضائي هيئات قضائية متخصصة، تشمل ست محاكم صلح، و34 محكمة ابتدائية، وعشر محاكم جزائية، ودائرتين في محكمة الاستئناف. وبالمثل، أدرجت كلية الدراسات القضائية في عمليات التدريب وحدات مختلفة تشمل مجالات الأخلاق والأخلاقيات الأحيائية والشفافية ومكافحة الفساد واستقلالية القضاء كضمان ضد الإفلات من العقاب وضد الفساد.

37- ولضمان الاستقلال المالي لمحكمة العدل العليا، تخصص وزارة المالية⁽²⁵⁾ لهذه المحكمة مبلغاً لا يقل عن 2 في المائة من ميزانية الإيرادات العادية للدولة، فضلاً عن الدخل المتأتي من إقامة العدل. ووفقاً للسياسات المؤسسية، دُعِمَ نظام العدالة المتخصصة بتعزيز الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية التي تمكن من الاستجابة بكفاءة وفعالية لطلبات العدالة.

38- ومن خلال الأمر رقم 59-2019، عززت النيابة العامة مكتب المدعي الخاص لمكافحة الإفلات من العقاب، وحولته إلى مكتب مدع عام متخصص يعمل بالتنسيق مع الأمانة المعنية بمكافحة الفساد التابعة للنيابة العامة، مما أدى إلى زيادة في القضايا المرفوعة، والهياكل الإجرامية المُفكَّكة، والقضايا المحقَّق فيها.

39- وعزَّز هذا المكتب، منذ تحويله إلى مكتب مدع عام متخصص، باتخاذ الإجراءات التالية: إنشاء وحدات للربط الشبكي مع النظام الإلكتروني لمراقبة تحقيقات النيابة العامة؛ وتنفيذ نظام للإدارة الشاملة للحالات؛ وإنشاء وحدة دعم تقني تضم محققين - محللين جنائيين ومحللين ماليين وموظفين لتقديم الدعم - بالإضافة إلى أعضائها الأصليين. ويضم المكتب 142 شخصاً، بالإضافة إلى وحدة دعم تقني واحدة تضم 11 محققاً، و10 محللين جنائيين، و10 محللين ماليين، وستة أشخاص لتقديم الدعم، وأربعة محللين ماليين من مكتب المراجعة الخاصة للحسابات، و19 محققاً من الشرطة المدنية الوطنية.

40- وفي عام 2020، أنشئت اللجنة الرئاسية لمكافحة الفساد⁽²⁶⁾، التي تهدف إلى تشجيع وتعزيز التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، بالإضافة إلى تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون والسلع العامة (...).

41- ولدى النيابة العامة 23 مكتب مدع عام محلي، و31 مكتب مدع عام متخصص. ولها حضور في 340 بلدية من خلال مكاتب وهيئات المدعين العامين على مستوى البلديات، وبذلك تحقق تغطية كاملة على المستوى الوطني، بأكثر من 10 900 موظف.

ثامناً- المساواة بين الرجل والمرأة في العمل

التوصيات 100-111 و 99-111 و 133-111

42- في عام 2017، أطلقت وزارة العمل والضمان الاجتماعي رسمياً السياسة الوطنية للعمل اللاتق للفترة 2017-2032، التي تستند إلى مبدأي الإدماج والمساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت إجراءات الترويج والنشر والتدريب والتوعية والإعلام فيما يخص هذه السياسة من خلال قسم المرأة العاملة، الذي ساعد في تقديم الخدمات في الفترة ما بين عام 2017 وعام 2022 إلى 12 617 امرأة.

43- ويشجع المكتب الوطني للخدمة المدنية⁽²⁷⁾ الإدماج والانفتاح على التنوع في مؤسسات السلطة التنفيذية، لتوظيف الموارد البشرية دون أي تمييز. ويمارس أيضاً هذا المكتب مبدأ المساواة في صفوف موظفيه ويحترمهم أيّاً كانت ظروفهم، ويشجع على عدم التسامح مع أي نوع كان من أنواع التمييز، ويطبق المساواة والاحترام في صفوف موظفيه مهما كانت أوضاعهم.

تاسعاً- العنف العائلي والعمل المنزلي

التوصيات 115-111 و 121-111 و 29-111 و 125-111 و 129-111 و 131-111

44- تقدم الشرطة المدنية الوطنية تدريباً مستمراً للموظفين بشأن بروتوكول عمل الشرطة من أجل رعاية ضحايا العنف ضد المرأة وضحايا العنف العائلي. وعن طريق المديرية الفرعية لمنع الجريمة، أُجريت محادثات لتوعية الآباء بشأن هذا الموضوع، وتُتابع على النحو الواجب الشكاوى المختلفة التي تتلقاها مختلف إدارات رعاية الضحايا.

45- وتنتشر وحدة منع العنف على مستوى المجتمع كل أسبوع رسومات ومواد سمعية بصرية في إطار حملة التوعية والإعلام بشأن العنف العائلي التي تحمل عنوان "هزم الخوف"، على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بهذه الوحدة التابعة لوزارة الداخلية. وتسعى كل مادة من المواد المنشورة إلى تقديم معلومات عن أنواع العنف العائلي، ومنها: العنف الجسدي، والعنف النفسي، والعنف الاقتصادي، والعنف الجنسي ضد النساء.

46- واعتمدت النيابة العامة الدليل النظري المفاهيمي وبروتوكول التحقيق في جرائم العنف الجنساني ضد المرأة في المجالين العام والخاص⁽²⁸⁾، اللذين يوفران للموظفين المعنيين بمعالجة حالات العنف ضد المرأة معايير شاملة وأدوات عمل محددة وضعت على أساس الإطار التنظيمي الوطني والدولي.

47- واشترك الجهاز القضائي وكلية الدراسات القضائية في تصميم استراتيجية ومنهجية تنظيم حلقات عمل من أجل التعريف بالسياسة القضائية للهيئات المعنية بشؤون الأسرة للفترة 2018-2019.

وأُضيف إلى محكمة الأسرة الابتدائية قاض ذو اختصاص محدد بشأن الحماية من العنف العائلي. وفضلاً عن ذلك، وُضع بروتوكول العمل عن بعد في محكمة الأسرة الابتدائية، التي لديها اختصاص محدد بشأن الحماية من العنف العائلي، وأنشئت محكمة الأسرة الابتدائية الجماعية المختصة بإجراءات النفقة والتراضي وهيئات قضائية أخرى مختصة بشؤون الأسرة.

عاشراً - الاتجار بالبشر

التوصيات 111-36 و 111-37 و 111-38 و 111-142

48- في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، حصلت الأمانة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم على زيادة في الميزانية قدرها 8 في المائة. ونفذت الحملات الوقائية التالية: "القلب الأزرق"، و"السفر دون الوقوع ضحية للاتجار"، و"العبور الآمن". وهناك عمليات تنسيق بين شتى المؤسسات لمكافحة الاتجار بالبشر منذ عام 2018 حتى الآن. وأنتج أول فيلم قصير عن استغلال الأطفال في غواتيمالا، وبنّت محلياً ودولياً بدعم من وزارة الخارجية⁽²⁹⁾.

49- وأنشأت الأمانة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم وحدات متنقلة من أجل الوقاية من العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم. وأنشئت الصفحة الشبكية amig@svet وتطبيق "me conecto sin clavos app" بهدف حماية الأطفال والمراهقين. وفي عام 2018، وُضع الدليل الأمني المصغر، كوثيقة إعلامية للوقاية من جرائم العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم. وشجعت الأمانة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم ومؤسسات أخرى تعديل قانون العقوبات من أجل تحديد جرائم الإغواء بالوسائل التكنولوجية، التي تُعرف أكثر بالاستمالة والابتزاز الجنسي. ونتيجة لذلك، اعتمد المرسوم رقم 11-2022 بشأن تعديل قانون العقوبات فيما يخص الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والمراهقين باستخدام الوسائل التكنولوجية.

50- وأعدت خطة عام 2018 الاستراتيجية والتشغيلية السنوية للمجلس الوطني لوقاية وحماية الأطفال والمراهقين من الاستغلال الجنسي في الأنشطة المتعلقة بالسفر والسياحة⁽³⁰⁾. وأطلقت حملة مكافحة الرسائل النصية "دات محتوى جنسي" بهدف التعريف بالمخاطر الممكنة على شبكة الإنترنت.

51- ووضعت الأمانة المعنية بمكافحة العنف الجنسي واستغلال الأشخاص والاتجار بهم استراتيجية لمنع عمل الأطفال في قرية بالكال⁽³¹⁾، تهدف إلى تقليل عدد الأطفال والمراهقين الذين يقعون ضحايا لعمل الأطفال.

52- ونفذت محكمة العدل العليا "الإصدار الثاني من نظام إدارة المحاكم" في الهيئات القضائية المعنية بشؤون الأطفال والمراهقين، وشؤون المراهقين المخالفين للقانون الجنائي على المستوى الوطني. وهذا النظام عبارة عن نموذج تسجيل سري ومتخصص يسمح بتسجيل كامل لكل طفل أو مراهق يحتاج إلى حماية خاصة، وذلك لضمان متابعة الإجراءات المتخذة بحقه، مع التحقق التام من هويته.

حادي عشر - تعزيز نظام العدالة واستقلاليتها

التوصيات 111-70 و 111-71 و 111-73

53- في عام 2018، أضفت النيابة العامة الطابع المؤسسي على سياسة الملاحقة الجنائية الديمقراطية، التي تحدد الإجراءات المؤسسية المتعلقة بالتحقيق والملاحقة الجنائية، وفقاً لإطار عام للسياسة الجنائية.

- 54- وقد سعى الجهاز القضائي إلى تقوية نظام العدالة المتخصصة من خلال تعزيز الإجراءات الإدارية والقانونية والمالية التي تمكّن من الاستجابة بكفاءة وفعالية لمطالب العدالة السريعة والكاملة، وذلك باتباع سياسات مؤسسية تتعلق بما يلي: (أ) رعاية ضحايا العنف الجنساني المتصل بجرائم قتل الإناث وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة والعنف الجنسي، وخطّة التنفيذ الاستراتيجية ذات الصلة؛ (ب) والجبر اللائق والقادر على إحداث التغيير، المقدم من الجهاز القضائي وخطّة العمل ذات الصلة؛ (ج) وإمكانية وصول ضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص إلى العدالة وحصولهم على المساعدة من السلطة القضائية؛ (د) وإمكانية وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة؛ (هـ) وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة؛ (و) وإمكانية وصول كبار السن إلى العدالة.
- 55- وأصدرت المحكمة الدستورية، في إطار وظيفتها القضائية، أحكاماً تُقدّم بموجبها الحماية للحقوق الأساسية والضمانات الإجرائية لأصحاب الدعاوى المتعلقة بالحماية القضائية الدستورية وبمخالفات القانون للدستور في قضايا محددة.
- 56- وأدرجت أمانة الشعوب الأصلية التابعة للجهاز القضائي نهج الحقوق المحددة لنساء الشعوب الأصلية في برنامجها التدريبي الذي يستهدف العاملين في مجال العدالة.
- 57- وفي إطار الجهاز القضائي، وُضعت الصكوك التالية: (أ) "بروتوكول جلسات الاستماع الافتراضية، مع التركيز على أحوال الضحايا، المعمول به في محاكم الصلح بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة بجرائم قتل الإناث وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة؛" (ب) و"بروتوكول رعاية ضحايا العنف ضد المرأة والناجيات منه؛" (ج) والمبادئ التوجيهية لإجراء المقابلات الفردية مع الأطفال والمراهقين في الهيئات القضائية؛ (د) ودليل الممارسات الجيدة لتلقي شهادات الأطفال والمراهقين ضحايا أو شهود الاعتداء الجنسي والجرائم الأخرى من أجل توفير الحماية الفعالة لحقوقهم أثناء الإجراءات الجنائية.
- 58- وقد اعتمدت آلية تنفيذ ورصد السياسة المؤسسية للجهاز القضائي بشأن المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وعُزّز "نموذج الرعاية المتخصصة في محاكم الصلح".
- 59- وأقر المرسوم رقم 10-2019 لكونغرس الجمهورية تعديلات المرسوم رقم 51-92، المتعلق بقانون الإجراءات الجنائية الذي أُضيف فيه عنوان سادس ينص على الإجراء الخاص لقبول التهم، مع ضمان إمكانية الوصول إلى العدالة على نحو سريع وكامل.

ثاني عشر - قتل الإناث

التوصيات 107-111 و 109-111 و 116-111 و 117-111 و 124-111 و 126-111 و 130-111

- 60- نفذت النيابة العامة برنامج الوساطة التريبية⁽³²⁾، الذي يتكون من تسع وحدات تتناول بالتفصيل الجوانب النظرية وتعمّق معارف الموظفين الذين يحققون في جرائم قتل النساء ووفيات النساء الناجمة عن العنف. وهناك 27 مركزاً تابعاً لمكتب المدعي العام لشؤون المرأة، مما يسمح بتوفير تغطية على المستوى الوطني.
- 61- ووضعت الأمانة الرئاسية لشؤون المرأة استراتيجية متابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للفترة 2018-2021. واعتمدت الآلية المشتركة بين القطاعات وأنشئت آلية المتابعة المخصصة لإعداد التقارير وإجراء الحوارات البناءة.

- 62- وخلال الفترة 2018-2022، نفذ الجهاز القضائي حملات توعية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، ومناقشة مواد ووثائق مختلفة بشأن منع جريمة الاتجار والعنف ضد المرأة فضلاً عن بروتوكولات رعاية ضحايا العنف؛ ونشر مواد لمنع التحرش في مكان العمل والتحرش الجنسي، في شكل كتيبات، ورسوم توضيحية بشأن التحرش، وغيرها من الأشكال.
- 63- وتوجد في 18 مقاطعة من مقاطعات الجمهورية هيئات قضائية متخصصة في جرائم قتل الإناث، وأشكال أخرى من العنف ضد المرأة، وقضايا العنف ضد المرأة. وكل هيئة قضائية لديها نظام لرعاية الضحايا، مع تغطية بنسبة 82 في المائة. وفي المتوسط تمثل الميزانية المرصودة للهيئات القضائية الجنائية المتخصصة من الدرجة الأولى والمحاكم الجزائية التي تنظر في القضايا الجنائية 14,52 في المائة من ميزانية الجهاز القضائي خلال السنوات الأخيرة.
- 64- وخصص للمحاكم المختصة بجرائم قتل الإناث أكثر من 69 مليون كetzال من الميزانية؛ ولأمانة شؤون المرأة أكثر من ثلاثة ملايين كetzال؛ ولوحدة رصد المتابعة والتقييم في الهيئات المتخصصة بجرائم قتل الإناث أكثر من 1 515 000,00 كetzال.
- 65- وتنشر المديرية الفرعية لمنع الجريمة التابعة للشرطة المدنية الوطنية، من خلال حملة "أنت لست وحدك"، ملصقات تتضمن مواضيع وقائية ورقمين للطوارئ: 110 و1561، من أجل تقديم الشكاوى بسرية.
- 66- وقد أدرج المجلس الوطني للتنمية الحضرية والقروية⁽³³⁾ مراكز الدعم الكامل للناجيات من العنف⁽³⁴⁾ ضمن المشاريع اللاتقة.

ثالث عشر - عمل الأطفال

التوصيات 111-141 و 111-143 و 111-144 و 111-145

- 67- في الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، دعمت وزارة العمل والضمان الاجتماعي مشروع مراكز الرعاية الشاملة⁽³⁵⁾ لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه في مقاطعات سان ماركوس وكيتزالتينانغو وساكاتينبيكيت وثاكابا وإيلبروغريسو، وذلك بهدف منع عمل الأطفال والقضاء عليه. وقد وُضع "نموذج تحديد مخاطر عمل الأطفال" الذي يهدف إلى تحديد المناطق الأكثر عرضة لمخاطر عمل الأطفال وخصائصها الجغرافية من أجل تركيز الجهود على الوقاية من هذه المخاطر والقضاء عليها. وبالمثل، عُرِّرت إجراءات التفتيش والوقاية والتحقق التي تقوم بها مفتشية العمل بوزارة العمل والضمان الاجتماعي.
- 68- ونفذت النيابة العامة في عام 2016 "نظام حماية الأطفال على الإنترنت"، الذي يضم فرقة متعددة التخصصات تتعامل مع القضايا المتعلقة بالاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت أو استغلال الأطفال في المواد الإباحية. وقد بدأت عملية إضفاء الطابع الإقليمي على تخصص مكتب المدعي العام لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مع وجود ثلاث وكالات للدعاء العام في المناطق الغربية والشمالية الشرقية والشمالية. وتعمل غرفة حماية الأطفال على الإنترنت في جميع وكالات الادعاء العام في البلد.
- 69- وخلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى أيار/مايو 2022، قام مكتب المدعي العام للأطفال والمراهقين التابع لمكتب المدعي العام للدولة بالأنشطة التالية:

(أ) شارك في مختلف الآليات المشتركة بين المؤسسات التي تسعى إلى تعزيز النهج المتعلق بمكافحة ظاهرة الاتجار بالأشخاص بأشكالها المختلفة، ولا سيما الاستغلال في العمل والعمل

القسري، وهذه الآليات هي: اللجنة الوطنية لمنع عمل الأطفال والقضاء عليه؛ واللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ والهيئة التقنية لمنع عمل الأطفال؛ وهيئة التنسيق بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال في العمل وعمل الأطفال. وفيما يخص معالجة مكتب المدعي العام للأطفال والمراهقين للقضايا الجنائية، اتخذ هذا المكتب إجراءات على وجه السرعة لصالح أطفال ومراهقين في قضايا تتعلق بالاتجار المحتمل بالأشخاص (بأي شكل من الأشكال)، حيث تلقى المكتب 163 ملفاً بشأن أطفال ومراهقين خلال الأعوام من 2020 إلى 2022؛

(ب) وخلال الفترة الممتدة من عام 2017 إلى أيار/مايو 2022، نفذ المكتب: 730 عملية إنقاذ لأطفال مرتبطين بالاتجار بالأشخاص (بأي شكل من الأشكال)، وجرت مفاوضات الجناة بتهمة الاغتصاب و/أو الاعتداء الجنسي؛ وكان عدد الملفات التي عالجها: 843 ملفاً في عام 2020؛ و189 ملفاً في عام 2021؛ و442 ملفاً في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2022.

70- ونفذ الجهاز القضائي "السياسة القضائية للحماية الخاصة للأطفال والمراهقين للفترة 2020-2025". ووضعت خطة توفير الرعاية للأطفال والمراهقين خارج المؤسسات. ونظم وشجع إنشاء وتشغيل قاعات ترفيهية في محاكم الصلح في ثلاث مقاطعات في الجمهورية.

رابع عشر - الأطفال والمراهقون: الصحة والتعليم والأمن الغذائي

التوصيات 80-111 و 81-111 و 82-111 و 83-111 و 84-111 و 85-111 و 86-111 و 87-111 و 88-111 و 89-111 و 93-111 و 94-111 و 95-111 و 96-111 و 97-111 و 136-111 و 138-111 و 139-111 و 140-111 و 146-111

71- نفذت وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية⁽³⁶⁾ بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية⁽³⁷⁾، في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019، الاستراتيجية الوطنية للوقاية من سوء التغذية المزمن، ونسقت أيضاً تنفيذ الحملة الوطنية الكبرى للتغذية. وزاد عدد المقاطعات ذات الأولوية، وكذلك عدد الأطفال دون سن الثانية والفئات الضعيفة الأخرى. وتتفقد تدخلات الحملة الوطنية الكبرى للتغذية في 114 بلدية في عشر مقاطعات. وعلاوة على ذلك، تُنفذ البرامج التالية: نافذة ألف يوم؛ والرضاعة الطبيعية وتحسين التغذية التكميلية ابتداء من سن ستة أشهر؛ وإعداد وتنسيق تنفيذ خطة معالجة الجوع الموسمي للفترة 2020-2024.

72- وتنسق وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية عمل لجنة الطوارئ المعنية بسوء التغذية الحاد من أجل اتخاذ القرارات وفقاً للسلوك المقدم خلال الأسابيع السابقة. وللمحد من حالات سوء التغذية الحاد الشديد، توضع خطط محلية على مستوى الوحدات الصحية للوقاية من سوء التغذية وعلاجه. وتركز هذه الخطط على إجراءات شاملة للأطفال منذ سن الخامسة. وحالياً، يجري وضع خطة شاملة في 29 دائرة صحية، تغطي 22 مقاطعة بمسارات عمل مختلفة.

73- وانخفض معدل وفيات الأطفال في غواتيمالا نتيجة الإجراءات التي نفذتها الدولة. ففي عام 2016 كانت هناك نسبة عالية من وفيات الرضع وبحلول عام 2020 انخفضت هذه النسبة إلى 14,9 في المائة.

74- ويُربط برنامج العلاوات الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية بالخطة التشغيلية السنوية للأمن الغذائي والتغذوي بغية ضمان وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وقد نُفذت برامج اجتماعية للوقاية من سوء التغذية، منها برنامج الغذاء التكميلي المدعم من أجل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و24 شهراً

والذين نقل أعمارهم عن 59 شهراً ويعانون من سوء التغذية الحاد، للمساهمة في تعافهم. وبالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية والأمانة المعنية بالأمن والتغذوي والمديرية الفرعية المعنية بتوزيع أكياس الأغذية، وُزِعَ 1 115 584 كيساً من المواد الغذائية التكميلية المدعمة في 18 مقاطعة من المقاطعات ذات الأولوية خلال عام 2022.

75- وكان لدى وزارة التنمية الاجتماعية، في إطار برنامج الدعم الغذائي والوقاية من فيروس كورونا (2020-2021)، ميزانية قدرها 350 000 000,00 كتزال لمساعدة الأسر الموجودة في المناطق المعرضة لخطر انتشار الجائحة على الحصول على الغذاء، من خلال منحها مبلغ المساعدة دفعة واحدة.

76- وبين عامي 2019 و2021، قدمت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية⁽³⁸⁾ 454 952 حصة غذائية للأسر الضعيفة المعرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. وحتى أيلول/سبتمبر 2022، قُدمت 235 984 حصة غذائية.

77- ونفذت وزارة التعليم برامج دعم من أجل: التغذية المدرسية، واللوازم المدرسية، والحقيبة التعليمية للمعلمين أثناء الخدمة، ومجانية التعليم. وخلال عامي 2018 و2019، نُفِذَ أيضاً برنامج صيانة مباني المدارس الحكومية.

78- وتنفذ وزارة التعليم أسلوباً داخلياً للتعامل على نحو شامل مع حالات حمل الفتيات والمراهقات دون سن الرابعة عشرة، يبدأ بعملية تحديد ورعاية الحالات المكتشفة ضمن نظام التعليم الوطني.

79- ومن بين الإجراءات الرامية إلى إعادة إدماج الفتيات الحوامل في النظام التعليمي برنامج "أحسِن نفسك" الذي يبحث عنهن ويرافقهن، ويقدم لهن برامج تعليمية نظامية وغير نظامية، تغطي مختلف المستويات التعليمية من خلال اتباع نهج شامل ومناسب ثقافياً ولغوياً، وذلك لضمان مواصلة دراستهن ومتابعتها واستكمالها.

80- وانخفضت الأمية بشكل كبير من 52 في المائة إلى 17,24 في المائة في الوقت الراهن، وفقاً لبيانات تعداد السكان والمساكن لعام 2018، التي أقرها المعهد الوطني للإحصاء ومركز الحساب التابع للجنة الوطنية لمحو الأمية⁽³⁹⁾. ووفقاً لهذه البيانات، فإن 5,4 في المائة فقط من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً يعتبرون أنفسهم أميين. ويُقدّم التعليم بما مجموعه 17 لغة من لغات المايا بالإضافة إلى غاريفونا وشينكا والإسبانية⁽⁴⁰⁾.

81- وأعدت 475 330 مادة ثنائية اللغة ووُزِعَت بثماني لغات من لغات المايا⁽⁴¹⁾. وفي إطار تعليق الفصول الدراسية بسبب كوفيد-19، وُزِعَت أدلة التعليم الذاتي، ووحدات تعليمية، ومواد تعليمية بلغات المايا فيما يخص المستوى ما قبل الابتدائي والمستوى الابتدائي.

82- ولتعزيز فرص الحصول على التعليم والاستمرارية في النظام التعليمي الوطني⁽⁴²⁾، يوجد لدى وزارة التعليم برنامج للمنح الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة، يقدم مساعدة مالية للطلاب الذين يعانون من ظروف اقتصادية هشة. وهذا يشجع تخرّج الطلاب ذوي الإعاقة ويدعم الاحتياجات المتعلقة بحالة إعاقتهم، ومنها على سبيل المثال: الاستشارات الطبية، والملابس، والأحذية، واللوازم المدرسية. وخلال ثلاث سنوات من الجائحة، نُفِذَت نماذج التعليم عن بعد والتعليم المختلط والتعليم الحضوري، وأعدت برامج تعليمية تلفزيونية.

83- وتلقى نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين، خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2022، ما مجموعه 12 289 شكوى تتعلق بقضايا أطفال ومراهقين، انتهت معالجة 1 258 منها؛ وطُلب إصدار مذكرة توقيف بشأن 739 منها؛ وجرت عمليات تفتيش بشأن 250 منها؛ وأصدرت أحكام بشأن 364 منها؛

مع ضمان الحماية الشخصية والقضاء على الممارسات التي تؤدي إلى تعرض الأطفال والمراهقين للإيذاء مرة أخرى، واستُخدمت الدائرة التلفزيونية المغلقة في 6 824 حالة؛ وعُقدت 493 11 جلسة استماع في محاكم المداومة. وأودع 100 طفل في ملجأ سيغورو فيرجن دي لا أسونسيون عن طريق نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين.

84- واتخذ مكتب المدعي العام للأطفال والمراهقين التابع لمكتب المدعي العام للدولة إجراءات لحماية الأطفال والمراهقين الذين يعيشون في ظروف هشة على النحو التالي: 11 446 إجراء في عام 2020؛ و18 165 إجراء في عام 2021؛ و9 462 إجراء في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2022. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بعمليات إنقاذ الفتيات والمراهقات الحوامل، نُفِذت 118 عملية في عام 2017؛ و156 عملية في عام 2018؛ و119 عملية في عام 2019؛ و50 عملية في عام 2020؛ و47 عملية في عام 2021، و24 عملية في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2022.

85- وساعد مكتب المدعي العام للأطفال والمراهقين، بين عامي 2018 و2022، ما مجموعه 155 627 طفلاً وشباباً باتخاذ إجراءات مختلفة ونفذ ما مجموعه 12 746 عملية إنقاذ للأطفال والمراهقين على المستوى الوطني.

86- ونفذت أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لديوان الرئيس ثلاثة بروتوكولات تستهدف موظفي مختلف أماكن الإقامة: بروتوكول لتقييم حالات نقل الأطفال والمراهقين، وبروتوكول للرعاية النفسية والاجتماعية، وبروتوكول لرعاية من يتعاطون المخدرات.

87- وقام المجلس الوطني للتبني، بهدف التحقق من امتثال واحترام حقوق الإنسان للأطفال والمراهقين الموجودين في دور الحماية العامة والخاصة، بما يلي:

(أ) في الفترة من عام 2017 إلى حزيران/يونيه 2022، أجرى 2 213 زيارة مراقبة، 27 في المائة للملاجئ العامة و73 في المائة للملاجئ الخاصة. وشجع هذه الملاجئ على تقديم رعاية شاملة للأطفال والمراهقين وفقاً للمعايير الجودة الخاصة برعاية الأطفال والمراهقين في أماكن الإيواء المؤقتة؛

(ب) وفي الفترة من عام 2018 إلى حزيران/يونيه 2022، أجرى 489 جلسة استشارة توجيهية ومتابعة لمندوبي ملاجئ الحماية والإيواء والرعاية الخاصة بالأطفال والمراهقين قبل منح هذه الملاجئ ترخيص العمل أو تجديده وفق الشروط المنصوص عليها في القانون. وركزت تلك الجلسات على تنفيذ معايير الجودة. وللتصدي لجائحة كوفيد-19، وبدعم من وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية، نُفِذت خطة تلقيح الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً في ملاجئ الحماية والإيواء الخاصة؛

(ج) نفذ "خطة النهج النفسي والاجتماعي والمهني" في ملاجئ الحماية أثناء الجائحة بهدف توفير الاستقرار النفسي والاجتماعي للأطفال والمراهقين وكذلك للموظفين المكلفين برعايتهم.

88- وعمل كونغرس الجمهورية بشأن مشاريع الإصلاح التي تشمل ما يلي: المرسوم رقم 11-2022، بشأن تعديلات المرسوم رقم 17-73، وقانون العقوبات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الأطفال والمراهقين بالوسائل التكنولوجية؛ والرسوم رقم 16-2017، بشأن قانون التغذية المدرسية؛ والرسوم رقم 6-2018، بشأن قانون اليوم الوطني للتوحد؛ والرسوم رقم 1-2019 الذي يوافق على المفاوضات بشأن اتفاقية القرض رقم GT-8730 التي تحمل عنوان "النمو السليم: مشروع التغذية والصحة في غواتيمالا". وبالمثل عمل كونغرس الجمهورية بشأن مشاريع القوانين التالية: مشروع القانون رقم 5267، المتعلق باعتماد تعديلات المرسوم رقم 27-2003، بشأن قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين؛

ومشروع القانون رقم 5285 المتعلق باعتماد قانون النظام الوطني للحماية الشاملة للأطفال والمراهقين؛ ومشروع القانون رقم 5317 المتعلق باعتماد القانون الذي يعدل قانون الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين.

89- ويضمن السجل الوطني للأشخاص تسجيل المواليد بشكل مجاني وشامل وفي الوقت المناسب، فضلاً عن إصدار شهادات الميلاد. وقد أنشأ مكاتب لهذا الغرض في جميع بلديات الجمهورية، إذ لديه 408 مكاتب، تقع في كل بلدية من البلديات، وفي المستشفيات العامة والخاصة ومستشفيات الضمان الاجتماعي، وكذلك في المؤسسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تُنظم أيام لتتقل السجل، تقدم خلالها الخدمات للمجتمعات الضعيفة.

خامس عشر - الأشخاص ذوو الإعاقة

التوصيات 147-111 و 148-111 و 149-111 و 150-111

90- قدم برنامج وزارة التنمية الاجتماعية الخاص بأكياس الأغذية في السنة المالية 2022 خدماته إلى 2 947 شخصاً من كبار السن. وقدم "المطعم الاجتماعي"، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2022 خدمات لما مجموعه 527 462 شخصاً من كبار السن و 1 991 شخصاً من كبار السن ذوي الإعاقة.

91- وفي عام 2017، روجت وزارة العمل والضمان الاجتماعي للسياسة الوطنية للعمل اللائق، وهي سياسة يجري من خلالها تطوير برنامج الإدماج الاجتماعي الذي يعزز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى فرص العمل التنافسية والعمل اللائق. وقدم قسم العمال ذوي الإعاقة خدمات إلى 32 684 شخصاً بين عامي 2017 و 2022، بما في ذلك تمكين 181 شخصاً من ذوي الإعاقة من دخول سوق العمل.

92- وحسن المجلس الوطني لتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة خدمات التأهيل وإعادة التأهيل من خلال اعتمادات الميزانية السنوية المرصودة للخدمات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية. وقدم الدعم والتدريب لموظفي الصحة في مجال الرعاية الشاملة والمتميزة للأشخاص ذوي الإعاقة.

93- وفي عام 2019، نفذ الجهاز القضائي السياسة المتعلقة بلجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة وخطة عمله للفترة 2019-2023، والهدف الرئيسي من ذلك هو تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة.

94- وفي عام 2019، وقع الجهاز القضائي واللجنة المعنية بالمكفوفين والصم في غواتيمالا مذكرة تفاهم بين المؤسستين لوضع العديد من أكشاك الخدمات في مختلف مباني الجهاز القضائي. ويتضمن الموقع الشبكي للجهاز القضائي قسماً خاصاً بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويسهل وصولهم إلى المعلومات باستخدام أداة JAWS.

95- ومن خلال التوجيه العام 02-2021، وضعت النيابة العامة بروتوكول الرعاية الشاملة والمبادئ التوجيهية العامة للتحقيق في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضحايا الجرائم. ويتضمن التوجيه العام مبادئ توجيهية للرعاية الأولية، وللتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء إجراءات التحقيق والتقاضى.

96- وتناولت الخطة الاستراتيجية الخمسية للفترة 2016-2020 التي وضعتها محكمة العدل العليا السياسة المؤسسية رقم 9: تعزيز العدالة المتخصصة للأطفال والمراهقين والأسر والنساء والقضايا الجنسانية وضحايا العنف، فضلاً عن الآليات التي تسهل الوصول إلى العدالة على أساس السن، والإثنية والتعددية اللغوية، والقدرات الخاصة، والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

- 97- وفي عام 2019، وقّع المجلس الوطني للتبني ووزارة التعليم على اتفاقية للتعاون من أجل إحالة الحالات، لتمكين وزارة التعليم من أن تضمن للأطفال والمراهقين الذين لديهم احتياجات تعليمية خاصة مرتبطة أو غير مرتبطة بالإعاقة، سواء مع بيان إمكانية التبني أو بدونه، إمكانية الوصول إلى النظام المدرسي الفرعي والتعليم غير النظامي، من بين أمور أخرى. واعتباراً من عام 2019، عزز المجلس الوطني للتبني عمليات مراقبة ملاجئ الحماية فيما يخص التعليم وحالات الأطفال ذوي الإعاقة.
- 98- ولإدماج الطلاب ذوي الإعاقة في النظام التعليمي الوطني، يتواصل تنفيذ البرامج التالية: المدرسة الشاملة، ومراكز موارد التعليم الجامع، ومركز الموارد التربوية للأشخاص معاقى البصر. وبالإضافة إلى ذلك، تتفد إجراءات وفقاً لمعاهدة مراكش، مثل برنامج المنح الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة.
- 99- ويستند نظام التعليم المطبق في مركز التعليم الخاص الذي أنشأته أمانة الرفاه الاجتماعي التابعة لديوان الرئيس إلى نظام شامل ومتخصص ومخصص لتعليم الطلاب ذوي الإعاقات الذهنية، سواء كانت مرتبطة أم لا بالإعاقات الجسدية أو الحسية.
- 100- وفي أيلول/سبتمبر 2022، أنشأ برنامج الإعاقة التابع لوزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية اللجنة المشتركة بين المؤسسات لتنفيذ النظام الوطني للشهادات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة⁽⁴³⁾. وستتولى هذه اللجنة مهمة تطوير الجوانب التقنية والتكنولوجية لتطبيق نظام إصدار الشهادات؛ وتحليل وتعزيز إنشاء وحدات الشهادات داخل المستشفيات لإصدار شهادة الإعاقة للأشخاص الذين يطلبونها. وستتولى أيضاً مهمة تحديد الإجراءات اللازمة لاختيار مجالس التقييم وتصميم عملية إصدار الشهادات، بناء على إجراء التقييم السريري المتعدد التخصصات القائم على التصنيف الدولي للأداء⁽⁴⁴⁾.

سادس عشر - الأشخاص المسلوبة حريتهم

التوصيتان 35-111 و 39-111

- 101- في عام 2018، نظم الجهاز القضائي حلقة دراسية بشأن الطب النفسي الشرعي، استجابة للتدبير الوقائي MC-370-10⁽⁴⁵⁾ الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والذي شارك في وضعه قضاة ومسؤولون وموظفون من المؤسسات ذات الصلة بالموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في السجون زرنانات خاصة بأفراد مجتمع الميم وبالنساء اللواتي معهن أطفالهن، لتوفير حماية كافية لهذه الفئات الضعيفة.
- 102- وفي عام 2019، أعد مشروع مبادرة "قانون الصحة العقلية"، بمشاركة موظفين من الجهاز القضائي والهيئات التنفيذية والتشريعية، وهو في طور الموافقة عليه.
- 103- وفي عام 2017، وقّعت وزارة الداخلية على اتفاقية للتعاون التقني بين المؤسسات مع وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية والنيابة العامة، من أجل تقديم المساعدة الطبية المتخصصة للأشخاص المسلوبين حريتهم تحت إشراف المديرية العامة لنظام السجون. وفي عام 2018، وسّع نطاق الاتفاقية ليشمل رعاية السجناء في مستشفى "فيدريكو مورا" الوطني للصحة العقلية، وجلبت معدات طبية، ودُرّب الموظفون التقنيون في المختبرات، وأنجزت أعمال لتجديد مرافق داخل السجون تحت إشراف نظام السجون.
- 104- وفي عام 2019، وقّعت وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية اتفاقية للتعاون بين المؤسسات مع وزارة الداخلية من أجل تجديد وتجهيز العيادات لرعاية المرضى المسلوبين حريتهم

المصابين بمرض السل داخل السجون⁽⁴⁶⁾. وفي عام 2020، نُفِّذ مشروع تكثيف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتشخيصه وتقديم الرعاية الشاملة للمصابين به في السجون.

105- وفي عام 2022، ستستمر أيام الكشف عن مرض السل في الوقت المناسب واختبارات كوفيد-19 وفحوص فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد باء وجيم في مختلف مراكز الاحتجاز وإعادة التأهيل، من خلال الوحدة المتنقلة لبرنامج مكافحة السل الذي وضعته وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية.

106- ومنذ عام 2013، وقَّع الجهاز القضائي مع وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية ومعهد علوم الطب الشرعي ومعهد الدفاع الجنائي العام، من بين جهات أخرى، على "الاتفاقية المشتركة بين المؤسسات للعمل من أجل الرعاية الشاملة للأشخاص الخاضعين لإجراءات جنائية والمصابين باضطرابات عقلية أو ذوي إعاقات فكرية والأشخاص الذين يعانون من هذه الظروف ويخضعون لإجراءات أمنية أو للاحتجاز في مراكز رعاية خاصة".

107- وفي عام 2019، نفذ الجهاز القضائي، من خلال الأمر رقم 34-2019، نظام المحاكم الابتدائية الجماعية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ضد البيئة، بإضافة قاضٍ واحد لكل محكمة، ليصبح مجموع القضاة 19 قاضياً، مع تخصيص 80 مليون كetzال لهذه المحاكم؛ وذلك لمعالجة عدد أكبر من القضايا وتسوية القضايا بسرعة وضمان إمكانية الوصول إلى العدالة؛ وعقدت هذه الهيئات القضائية الإحدى عشرة أكثر من 70 000 جلسة خلال عام 2021.

108- وقدمت محكمة العدل العليا إلى كونغرس الجمهورية مشروع القانون المتعلق بقبول التهم، الذي تمت الموافقة عليه ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من حزيران/يونيه 2022. ويرد القانون المذكور في المرسوم رقم 10-2019، ويتضمن الإجراء الخاص بقبول التهم، الذي يسمح للشخص المعني بأن يقبل طواعية التهم التي تسببها إليه النيابة العامة وفقاً للزمان والطريقة والمكان.

109- ومن عام 2018 إلى عام 2022، أصدرت المحاكم الجنائية ما يبلغ في المتوسط 70 000 إجراء بديل. ونفذت محكمة العدل العليا التدابير اللازمة لتوحيد الجهود ضد الإفلات من العقاب، والقضاء على التأخيرات في الهيئات القضائية التي يتكون منها الجهاز القضائي.

سابع عشر - المهاجرون والشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي وسياسة التعايش والقضاء على العنصرية

التوصيات 111-8 و 111-9 و 111-10 و 111-11 و 111-13 و 111-14 و 111-15 و 111-16 و 111-17 و 111-18 و 111-19 و 111-20 و 111-21 و 111-22 و 111-23 و 111-24

110- فيما يتعلق بالمهاجرين، أنشئ مجلس المساعدة والحماية واعتمد بروتوكول استقبال ورعاية المهاجرين الغواتيماليين العائدين جواً وبراً. ويضم المعهد الغواتيمالي للهجرة⁽⁴⁷⁾ إدارة فرعية لرعاية وحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين وقد كَيَّف المرافق في مراكز العائدين.

111- ولدى وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية وحدة لرعاية صحة الشعوب الأصلية والتعددية الثقافية، تهدف إلى تعزيز الأهمية الثقافية والتعددية الثقافية، لا سيما في إطار الإجراءات التالية: (أ) اعتماد السياسة الوطنية للقبالات من شعوب غواتيمالا الأربعة، وخطة العمل المتصلة بها للفترة 2021-2025؛ (ب) ووضع مبادئ توجيهية لتقديم الرعاية الصحية المناسبة من الناحية الثقافية؛

(ج) والنهوض والتوعية بحق الأشخاص في التحديد الذاتي للهوية في خدمات الصحة بالتنسيق مع 29 دائرة صحية.

112- ووزعت وزارة التعليم أكثر من 82 000 نسخة من مواد إعلامية عن ثقافة غاريفونا، و1 500 نسخة من كتيب عن تخطيط المناهج لشعب غاريفونا، و3 000 نسخة من أدلة عن أدب المايا، وشينكا، وغاريفونا، واللادينو، و1 000 نص بشأن التواصل والتحدث بلغة غاريفونا كلغة ثانية لفائدة طلاب التعليم الابتدائي.

113- ويُعد سجل المعلومات المتعلقة بالأراضي في غواتيمالا⁽⁴⁸⁾ سلسلة من الأنشطة التقنية والقانونية والإدارية التي تهدف إلى جرد الممتلكات في البلد بأكمله. ويوفر السجل المعلومات البيانية المرجعية الجغرافية والوصفية لكل عقار والضرورية لمعرفة الإقليم الوطني، ويساهم في توفير المعلومات المكانية الدقيقة لتحديد الحالات التي يمكن أن تنشأ عنها نزاعات.

114- وفيما يتعلق بمشاريع القوانين، هناك: مشروع القانون رقم 5416، بشأن استشارة الشعوب الأصلية، وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169؛ ومشروع القانون رقم 5639، بشأن كفالة الحق في التشاور بحسن نية وبصورة مسبقة وحرّة ومستتيرة مع الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل السلطة التنفيذية من أجل وضع مبادئ توجيهية بشأن إجراء المشاورات مع الشعوب الأصلية وفقاً للاتفاقية رقم 169. وإذ تترك هذه السلطة ضرورة إشراك الشعوب الأصلية في وضع التشريعات، فقد بدأت عملية للتعريف بمشروع القانون رقم 5982 المتعلق بالتسجيل الإلكتروني للمواليد في المستشفيات الخاصة بالشعوب الأصلية، ولجمع التعليقات بشأن هذا المشروع واعتماده.

115- وخلال عامي 2016 و2017، قادت وزارة العمل والضمان الاجتماعي عملية تشاركية من أجل وضع توجيهات لمؤسسات الدولة فيما يخص امتثال المعايير الدنيا للتشاور مع الشعوب الأصلية، المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛ واختتمت هذه العملية بإصدار الوثيقة المعنونة "الدليل العملي للتشاور مع الشعوب الأصلية".

116- وفيما يتعلق بالمشاورات، أصدرت المحكمة الدستورية أحكاماً منظمة حيث أشارت إلى أن وزارة الطاقة والمعادن هي الوزارة المسؤولة عن إجراء عمليات التشاور، وعن تعزيز وكالة الوزارة المعنية بالتنمية المستدامة. وعملاً بالأحكام أرقام 2017-90 و2017-91 و2017-92 و2017-90 (Oxec II و Oxec)، اعتمدت وثيقة "المبادئ التوجيهية لإجراء جميع المشاورات مع الشعوب الأصلية في غواتيمالا". ووفقاً للمحكمة الدستورية، فإن "المبادئ التوجيهية التي يجب تطويرها وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها لا تنطبق على القضية قيد الدراسة فقط، بل أيضاً على أي نزاع قد ينشأ في المستقبل فيما يتعلق بهذا الموضوع".

117- وفيما يخص مشروع التعديين Fénix، أكدت المحكمة الدستورية، في الحكم رقم 697-2019، الالتزام بإجراء عملية للتشاور. وأجرت وزارة الطاقة والمعادن، باستخدام الآليات الموجودة تحت تصرفها، مشاورات لتحديد المؤسسات التي تمثل القيم الثقافية لشعب المايا الأصلي المستقر داخل منطقة تأثير المشروع. وحددت السكان الأصليين من شعب المايا كيكيتشي كممثلين.

118- ووُقعت اتفاقات بين وزارة الطاقة والمعادن ومجلس مجتمعات المايا كيكيتشي إل إيسنور الأصلية ومجلس مجتمعات المايا كيكيتشي الأصلية وبنازوس وشركة Níquel الغواتيمالية بهدف التعويض عن الأضرار التي لحقت بهذه المجتمعات واعتماد تدابير تقنية لتخفيف ومنع الأضرار المتعلقة بالأنشطة الإنتاجية في مجال التعدين.

119- وشُكلت لجنة المتابعة لرصد مدى الامتثال للاتفاقات. وتجري وزارة البيئة والموارد الطبيعية عمليات تفنيز ربع سنوية في مرافق مشروع التعدين للتحقق من أن الأنشطة التي تتفقد لا تسبب تلوثاً

لرؤاىء المياىء، وهى ملزمة بتقديم تقارير إلى محكمة الحماية القضائية الدستورية بشأن ذلك. وبأمر من المحكمة الدستورية، يجب على وزارة البيئة والموارد الطبيعية تشكيل لجنة تحقق مشتركة بين وزارة الطاقة والمعادن ووزارة البيئة والموارد الطبيعية. وترص هذه الوزارة على الامتثال الصارم للوائح البيئية الحالية، وعلى تطبيق الأمر الحكومى رقم RECSA AG-137-2106 وتعديلاته.

120- وفيما يتعلق بمشروع Escobal للتعدين، استؤنف فى عام 2020 الحوار بين برلمان شعب إكسنيكا (بابكسيغوا) ووزارة الطاقة والمعادن، ومكّن من إجراء نشاطين تحضيريين قبل التشاور الأولى، ومن استعراض التقدم المحرز فى الوفاء بالالتزامات.

121- وخلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2022، أجريت ثمانية أنشطة للتشاور الأولى شارك فيها ممثلو جميع المؤسسات التى أمر الحكم بدعوته للمشاركة، وثمانية أنشطة عمل مرحلية مشتركة بين وزارة الطاقة والمعادن وبرلمان شعب شينكا.

122- وهناك عملية تشاور أخرى أجرتها وزارة الطاقة والمعادن تتعلق بمشروع التعدين Progreso VII Derivada. وفى عامى 2021 و2022، عُقدت خمسة اجتماعات إعلامية شارك فيها 140 شخصاً من مختلف المؤسسات الحكومية والبلدية ومؤسسة تمثيلية واحدة لشعب الكاكشيكيلى. وثبت أن الشعب الأصلى الذى يحق له أن يُستشار هو شعب الكاكشيكيلى والمؤسسة التى تمثله هى مكتب عمدة السكان الأصليين فى سان خوسيه ناكاهويل.

123- وتبين الميزانيات المتكاملة لمختلف مؤسسات الشعوب الأصلىة - صندوق تنمية الشعوب الأصلىة فى غواتيمالا، واللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلىة، ومكتب أمين المظالم المعنى بحقوق نساء الشعوب الأصلىة، والأكاديمية الغواتيمالية للغات المايا - أنه بين عامى 2017 و2022 سُجلت زيادة بنسبة 2 فى المائة فى الاعتمادات المرصودة فى الميزانية لهذه المؤسسات.

124- وقد وضعت النياية العامة المعايير والمبادئ التوجيهية العامة لصالح موظفى الادعاء العام ومكاتب رعاية الضحايا ومكاتب الرعاية المستمرة⁽⁴⁹⁾، من أجل ضمان الفعالية والكفاءة فى المحاكمات الجنائية المتعلقة بجرائم التمييز.

125- وخلال الفترة 2018-2022، عُقدت حلقات عمل مع قضاة ومدعين عامين ومحامى الدفاع العام بشأن دليل العدالة الجنائية الملائمة من الناحية الثقافية. واعتمدت سياسة إمكانية الوصول إلى العدالة للشعوب الأصلىة للفترة 2019-2029. وعُززت خدمات الترجمة فى المحاكم ومكاتب المدعين العامىن بلغات كل منطقة. وحتى حزيران/يونيه 2022، سجل النظام الوطنى للمترجمىن الشفويىن بلغات السكان الأصليين 11 555 مهمة فى نظام توزيع مهام المترجمىن الشفويىن وقدم خدمات لما مجموعه 17 966 مستخدماً.

ثامن عشر - التعذيب

التوصيات 30-111 و31-111 و32-111 و33-111 و34-111

126- يتولى كونغرس الجمهورية انتخاب وتعيين مقررى الآلية الوقائية الوطنية لمناهضة التعذيب⁽⁵⁰⁾.

127- وقد أنشأ المكتب الوطني لمنع التعذيب⁽⁵¹⁾ قواعد وإجراءات لتطبيق نظام إدارة الوثائق، من أجل رصد أفضل للشكاوى الواردة، وتقارير الزيارات، والتوصيات، والإسراع في الإجراءات. ونُشر أيضاً تقرير اللجنة الفرعية⁽⁵²⁾ مع توصياتها على الموقع الشبكي الرسمي للآلية.

تاسع عشر - قانون التنمية الريفية

التوصية 111-25

128- قُدمت إلى كونغرس الجمهورية مشاريع القوانين التالية: رقم 5655، بشأن الموافقة على قانون العدالة الزراعية، وإنشاء المحاكم الزراعية؛ ورقم 5502، بشأن الموافقة على قانون البرامج الاجتماعية للقضاء على سوء التغذية المزمن؛ ورقم 5912، بشأن الموافقة على إصلاحات قانون مجالس التنمية الحضرية والريفية.

عشرون - الشركات الأمنية الخاصة

التوصية 111-27

129- في عام 2019، أصدرت المديرية العامة للخدمات الأمنية الخاصة ما مجموعه 4 649 وثيقة اعتماد لمديرين ومدربين وموظفين في مجال الأمن الخاص، وبهذا أصبح عددهم 30 143 فرداً معتمداً وهم موزعون حسب تصنيفهم. وبالإضافة إلى ذلك، ولمواصلة تحديث سجل مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة، أنشئت منصة افتراضية في عام 2020.

130- وقد شكّلت اللجنة المشتركة بين المؤسسات، التي تضم ممثلين عن الجهاز القضائي، والمديرية العامة لمراقبة الأسلحة والذخيرة، والمديرية العامة للاستخبارات المدنية، والنيابة العامة، والشرطة المدنية الوطنية، بالتنسيق وزارة الداخلية للتصدي لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة الذين يعملون بصورة غير قانونية.

131- ولمواجهة جائحة كوفيد-19، نُفِّذ قرار المديرية العامة للخدمات الأمنية الخاصة رقم 0400-2020 في عام 2020، واعتمدت الخطة المنهجية للتدريب الافتراضي.

حادي وعشرون - الوصول إلى الصحة والتعليم: المجتمعات الضعيفة

التوصيات 111-79 و 111-90 و 111-91 و 111-92

132- تطبق وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية نظاماً إقليمياً يستجيب لنموذج الرعاية الصحية وإدارة الدوائر الصحية⁽⁵³⁾، ويوفر بيانات سكانية من أجل الرعاية الصحية وإدارة الصحة حسب القطاعات والأقاليم. وفي هذا السياق، جرى تحديث النظام الإقليمي في عام 2017، مما أدى إلى التنظيم الجغرافي للقطاعات والأقاليم التي تشكل المناطق الصحية البلدية في كل دائرة صحية.

133- وقدمت وزارة التعليم، خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2022، خدماتها إلى 332 822 فرداً من الشباب والبالغين وكبار السن في إطار برامج التعليم غير النظامي على المستوى الابتدائي والمستوى الثانوي، ودورات تدريبية على العمل وشهادات المهارات الوظيفية؛ وكان 65 في المائة من المشاركين إنثاءً.

و35 في المائة منهم ذكوراً. وفي عام 2022، وُضع برنامج "أحسِن نفسي" الذي يستهدف فئة المراهقين والشباب الموجودين خارج النظام التعليمي الوطني.

134- وأنشأت وزارة التعليم برنامج التأمين الصحي المدرسي⁽⁵⁴⁾، لفائدة طلاب المدارس العامة في مرحلتها التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي. ويغطي هذا البرنامج حتى الآن 301 بلدية على الصعيد الوطني. ويشمل التأمين المزاي التالية: (أ) المصاريف الطبية الناجمة عن الحوادث؛ (ب) والرعاية الطبية في حالات الأمراض الشائعة بين طلاب المدارس؛ (ج) وتوفير الأدوية؛ (د) والمساعدة في نفقات الجنازة.

135- ولتيسير وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى الخدمات التعليمية، تُشجع الإجراءات التالية: الامتثال لقانون لغة الإشارة الغواتيمالية، والامتثال لمعاهدة مراكز التي تركز على وصول معاقى البصر إلى المصنفات؛ وبرنامج المنح الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة في المراكز التعليمية الحكومية.

136- وفي عام 2019، أُصدرت اللوائح المتعلقة بمعاذلة الدراسات وتكافؤ الفرص على جميع مستويات داخل النظام التعليمي الوطني، التي تسهل الإدماج السلس في النظام التعليمي لجميع الأطفال والمراهقين العائدين. وتتظّم هذه اللوائح التسجيل الإجباري لهؤلاء الطلاب في المراكز التعليمية حيث سيواصلون دراستهم. وينطبق هذا أيضاً على المهاجرين من جنسيات أخرى.

137- وقد دُرّب 2 485 مدرساً مستقبلياً متعدد الثقافات وثنائي اللغة على تطوير مهاراتهم الأساسية لخدمة الطلاب بكفاءة وفقاً لخصائص البلد المتعدد الإثنيات واللغات والثقافات.

138- وأنشأت وزارة التعليم برنامج "رافقتي في النمو"، الذي يهدف إلى رعاية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين صفر وأربع سنوات وأسرهم، لتعزيز تنشئة الأطفال تنشئة مبكرة شاملة، من خلال المراكز المجتمعية للتنشئة الشاملة للأطفال في المقاطعات التي مُنحت الأولوية في إطار الحملة الوطنية الكبرى للتغذية.

139- ولدى وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية شبكة من المؤسسات الصحية التي تقدم مستويات مختلفة من الرعاية، وفقاً للاحتياجات المكتشفة لدى السكان، وتضطلع بأنشطة داخل مرافقها وخارجها لفائدة الأسر والمجتمع. وتضم الشبكة 1 231 مؤسسة رعاية من المستوى الأول (مستوصفات)، و365 مؤسسة رعاية من المستوى الثاني (مراكز صحية، ومراكز رعاية مستمرة، ومراكز رعاية الأم والطفل).

140- ولتحسين النظام الوطني للرعاية الصحية وإتاحته للجميع، زِيدت ميزانيته من عام 2017 إلى عام 2022 بنسبة 85,7 في المائة.

ثاني وعشرون - كبار السن

التوصية 111-78

141- استثمر برنامج الدعم الاقتصادي للمسنين التابع لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، من عام 2007 إلى عام 2022، أكثر من 6 669 مليون كetzal، كمساعدة مباشرة للمستفيدين، وقدم خدمات إلى 117 682 امرأة و106 440 رجلاً. وفي عام 2022، بلغ عدد المستفيدين من كبار السن العاملين 125 000 شخصاً، وهو ما يمثل استثماراً يزيد على 62 مليون كetzal.

142- وتوفر أمانة الأعمال الاجتماعية التي تشرف عليها زوجة الرئيس رعاية شاملة على المستوى الوطني للأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً والذين يعيشون في الفقر وفي الفقر المدقع، من

خلال 79 مركزاً للرعاية النهارية ومركزين للرعاية المستمرة. ومن عام 2018 إلى عام 2022، قُدمت الرعاية إلى 157 رجلاً و10 924 امرأة من كبار السن.

ثالث وعشرون- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

التوصية 111-5

143- بدأت اللجنة الرئاسية للسلام وحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2021 عملية جمع المعلومات لإعداد خط الأساس بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبمشورتها. وقد وضعت منهجية تشمل أربع مراحل.

رابع وعشرون- حماية الصحفيين

التوصيات 111-41 و 111-44 و 111-46 و 111-47 و 111-51 و 111-53 و 111-66

144- لدى الشرطة المدنية الوطنية خطوط اتصال مباشرة: 110 للطوارئ، و1561 لوقف الجرائم، و1574 لمكافحة الابتزاز، و1577 لمكافحة الاتجار بالمخدرات، و1518 للاتصالات السرية، حيث يمكن طلب المساعدة ذات الصلة في المسائل الأمنية. وقد وضع بروتوكول تدخلات الشرطة، بموجب القرار رقم 160-2020، لتحليل المخاطر وإجراء دراسات أمنية واتخاذ إجراءات أمنية محددة لصالح الأشخاص أو المنشآت.

145- وصدرت تعليمات من المديرية العامة للشرطة المدنية الوطنية بشأن احترام الضمانات الدستورية، مثل عمل نقابات الصحفيين والدعوة إلى حرية التعبير والفكر، مع مراعاة بروتوكولات تدخلات الشرطة السارية والمبادئ التوجيهية والأوامر العامة. وتلتزم الشرطة المدنية الوطنية بتعزيز أمن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الاجتماعية، الذين قد يتعرضون للإيذاء بسبب عملهم.

146- وأعدت أمانة التواصل الاجتماعي التابعة لرئاسة الجمهورية وثيقة بعنوان "تنظيم التقدم المحرز فيما يخص اقتراح نظام لحماية العمل الصحفي"، التي تجسد جهود متعددة لمؤسسات الدولة والصحفيين والجمعيات والمنظمات التي تدافع عن الحق في حرية الفكر والتعبير، وكذلك مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن الوثيقة نتائج التصميم المفاهيمي والتنظيمي لاقتراح نظام لحماية العمل الصحفي، في إطار الالتزام بإنشاء آلية لحماية الصحفيين.

خامس وعشرون- كوفيد-19

147- بمبادرة من السلطة التنفيذية، وافق كونغرس الجمهورية على المراسيم أرقام 12-2020 و13-2020 و20-2020 المتعلقة باستثمارات قيمتها 14,5 بليون كترال. ووافق على برامج الزراعة الفلاحية، وصندوق المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وصندوق حماية رأس المال، وبرنامج إعادة البناء والبنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية، وبرنامج المنح الغذائية، وعلاوة الأسرة، وصندوق حماية العمالة، ودعم الطاقة الكهربائية، والبنية التحتية الصحية، واقتناء أجهزة التهوية، واختبارات كوفيد-19، والمعدات، والبدايات ومواد الحماية الشخصية، من بين أمور أخرى. وكُفل الأمن

الغذائي والتغذوي، وأُتيحت إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية؛ وكان هناك حرص على ألا ينقطع تعليم الأطفال تماماً، وعلى أن يتلقى العمال أجورهم قبل تعليق عقود عملهم، وأُغفيت الشركات من الوفاء بالتزاماتها بسبب توقف أنشطتها. وانعكس كل هذا في أقل تراجع للاقتصاد على المستوى الإقليمي، مع فقدان 1,5 نقطة مئوية فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020.

148- وقدم برنامج التغذية المدرسية التابع لوزارة التعليم خدماته إلى 2,6 ملايين طالب في 29 515 مدرسة. وفي عام 2021، وفّر برنامج التأمين الصحي المدرسي تغطية لما مجموعه 1 942 591 طالباً في المستوى ما قبل الابتدائي والمستوى الابتدائي. وتُقدّم هذه الخدمة بالكاشيكيك والمام والكيشي والكيش والكانجوبال والتزوتوجيل.

149- ومن عام 2020 إلى عام 2021، زوّدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية 594 784 أسرة بأكياس غذائية لمواجهة حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19⁽⁵⁵⁾.

150- ولحل المشاكل الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وضعت وزارة التنمية الاجتماعية علاوة المساعدة المؤقتة للأشخاص المتأثرين (المعروفة أيضاً باسم علاوة الاقتصاد غير النظامي)، المكونة من دفعة واحدة بقيمة 1 000,0 كتزال مُنحت للعاملين في الاقتصاد غير النظامي في 146 بلدية في 21 مقاطعة. وخلال عام 2020، بلغت ميزانية هذه العلاوة 100 مليون كتزال، واستفاد منها 100 000 شخص.

151- وكان الغرض من المرسوم المتعلق بـ "تدابير الحماية الإضافية للسكان من آثار جائحة كوفيد-19"⁽⁵⁶⁾ هو اتخاذ تدابير اقتصادية ومالية تسمح للأسر الغواتيمالية والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمواجهة العواقب الاقتصادية لحالة الطوارئ الصحية الناجمة عن كوفيد-19، وتسمح بتوفير الخدمات الأساسية.

152- ووفرت وزارة الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية للسكان اللقاحات ضد كوفيد-19، وحتى 15 أيلول/سبتمبر 2022، أُعطيت 8 830 882 جرعة أولى (ما يعادل 59,46 في المائة من السكان)؛ و6 918 425 جرعة ثانية (ما يعادل 46,58 في المائة من السكان)؛ و3 505 153 جرعة ثالثة (ما يعادل 23,6 في المائة من السكان)؛ و433 669 جرعة رابعة (ما يعادل 2,96 في المائة من السكان). وبهذا بلغ إجمالي الجرعات التي حصل عليها السكان على المستوى الوطني 19 688 129 جرعة.

153- وعلى مستوى المستشفيات، كانت إدارة الجائحة تدريجية، حيث بدأت معالجة كوفيد-19 في 23 مستشفى قبل أن تُعمّم في جميع المستشفيات. وأُنشئت خمسة مستشفيات مؤقتة تعمل حتى تاريخ هذا التقرير.

154- وقد كُتِف نموذج الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين والمرافق المادية، وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية⁽⁵⁷⁾، ونفذ بروتوكول الوقاية والحماية من جائحة كوفيد-19 لصالح الأطفال والمراهقين.

Notes

- 1 Comisión Presidencial por la Paz y los Derechos Humanos.
- 2 Seguridad, Justicia, descentralización, fortalecer el presupuesto para los programas de desarrollo, con la finalidad de identificar avances y desafíos en materia de Derechos Humanos.
- 3 Children and adolescents.
- 4 Consejo Nacional de Atención al Migrante de Guatemala.
- 5 Public Prosecution Service.
- 6 Comisiones Departamentales de Discapacidad.
- 7 Coordinadora Nacional para la Prevención de la Violencia Intrafamiliar y contra las Mujeres.
- 8 Plan Nacional para la Prevención y Erradicación de la Violencia contra las mujeres.
- 9 Unidad para la Prevención Comunitaria de la Violencia.
- 10 Ministerio de Gobernación.
- 11 Policía Nacional Civil.

- 12 Modelo de Asistencia y Atención Integral del instituto de la Víctima.
 - 13 Secretaría contra la Violencia Sexual, Explotación y Trata de Personas.
 - 14 Violencia Sexual.
 - 15 Organismo Judicial.
 - 16 Corte Suprema de Justicia.
 - 17 Tribunal Supremo Electoral.
 - 18 Objetivos de Desarrollo Sostenible.
 - 19 Programa Nacional de Resarcimiento.
 - 20 Acuerdo Ministerial Número 288-2022.
 - 21 Secretaría de Bienestar Social de la Presidencia.
 - 22 Procuraduría General de la Nación.
 - 23 Ley de Desarrollo Económico de las Mujeres.
 - 24 Plan Estratégico Institucional.
 - 25 Ministerio de Finanzas Públicas.
 - 26 Acuerdo Gubernativo 28-2020 de la Presidencia de la República.
 - 27 Oficina Nacional de Servicio Civil.
 - 28 Instrucción General del MP 03-2020.
 - 29 Ministerio de Relaciones Exteriores.
 - 30 Mesa Nacional para la Prevención y Protección de Niños, Niñas y Adolescentes contra la Explotación Sexual en Actividades relacionadas con Viajes y Turismo.
 - 31 Municipio de Nahualá, Sololá.
 - 32 Instrucción 04-2020 del Ministerio Público.
 - 33 Consejo Nacional de Desarrollo Urbano y Rural.
 - 34 Centros de Apoyo Integral para Mujeres Sobrevivientes de Violencia.
 - 35 Centros de Atención Integral.
 - 36 Secretaría de Seguridad Alimentaria y Nutricional -SESAN-.
 - 37 Ministerio de Salud Pública y Asistencia Social.
 - 38 Ministerio de Agricultura, Ganadería y Alimentación.
 - 39 Comité Nacional de Alfabetización.
 - 40 A través de 22 Coordinaciones departamentales en los 340 municipios del país.
 - 41 Kaqchikel, K'iche', Mam, Q'eqchi', Zutujil, Q'anjob'al, Ixil y Achi.
 - 42 Sistema Educativo Nacional.
 - 43 Acuerdo ministerial MSPAS 214-2022.
 - 44 Clasificación Internacional del Funcionamiento.
 - 45 A favor de alrededor de 350 pacientes que se encuentran internados en el Hospital Nacional de Salud Mental.
 - 46 Granja Modelo de Rehabilitación Canadá, Escuintla, Centro de Detención Preventiva para Hombres, zona 18 y Granja Modelo de Rehabilitación Pavón, Fraijanes.
 - 47 Instituto Guatemalteco de Migración.
 - 48 Registro de Información Catastral de Guatemala.
 - 49 Instrucción General número 02-2014 Ministerio Público.
 - 50 Decreto 40-2010 "Ley del Mecanismo Nacional de Prevención de la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes" en su Artículo 21.
 - 51 Oficina Nacional de Prevención de la Tortura.
 - 52 Subcomité para la Prevención de la Tortura y Otros Tratos o Penas Crueles, Inhumanos o Degradantes.
 - 53 El modelo se está implementado en Alta Verapaz y Sololá.
 - 54 Acuerdo Gubernativo No.44-2020, MINEDUC de fecha 19 de marzo de 2020.
 - 55 Decreto Gubernativo 5-2020.
 - 56 Decreto 15-2020 del Congreso de la República de Guatemala.
 - 57 Organización Mundial de la Salud.
-